القيمة العادلة وأثرها علي موثوقية التقارير المالية المنشورة في ظروف التضخم بالقطاع المصرفي (دراسة حالة مصرف الراجحى بالمملكة العربية السعودية)

Fair Value and its effect on Reliability of Issued Reports Financial in Inflation conditions in the banking sector (A case study of Al Rajhi Bank in the Kingdom of Saudi Arabia)

Dr. Al-Tayeb Hamid Idris Musa, Assistant Professor of
Accounting at Shaqra University in the Kingdom of Saudi Arabia seconded from Omdurman Islamic University, College of Administrative Sciences.

Email.az411268@gmail.com

الطيب حامد إدريس موسى
استاذ المحاسبة المساعد بكلية العلوم والدراسات الانسانية جامعة شقراء بالمملكة العربية السعودية ، معار من جامعة ام درمان الاسلامية ، كلية العلوم الادارية ، قسم المحاسبة.

المستخلص:

هدفت الدراسة إلي دراسة تحليل العلاقة بين القيمة العادلة وموثوقية التقارير المالية المنشورة بالقطاع المصرفي في ظل التضخم، واستخدم الباحث المنهج الاستنباطى عند اختيار مشكلة البحث ووضع الفروض العلمية للبحث والمنهج التاريخى بالاضافة الى التحليل الاحصائى الذى تم الاعتماد عليه فى الدراسة الميدانية ، وتوصلت الدراسة إلي أن القياس والافصاح على اساس القيمة العادلة يوفر معلومات محاسبية ذات جودة عالية بالتقارير المالية المنشورة فى القطاع المصرفى السعودى فى ظل ظروف التضخم.وتوصى هذه الدراسة بضرورة تطبيق القياس بالقيمة العادلة لدعم وزيادة فعالية قرارات الاستثمار وزيادة العوائد من خلال تعظيم حقوق الملكية التى تعزز راس المال لدى المصرف.

الكلمات المفتاحية: القيمة العادلة، التقارير المالية، التضخم بالقطاع المصرفى.

Abstract:

This study investigates the relationship between fair value accounting and the reliability of financial reports issued by the banking sector under inflationary conditions. Focusing on Al Rajhi Bank in the Kingdom of Saudi Arabia as a case study, the research employs a deductive approach to define the research problem and formulate testable hypotheses. The historical method was also utilized, in conjunction with statistical analysis of field data. The findings indicate that measurement and disclosure based on fair value provide high-quality accounting information in financial reports published by the Saudi banking sector, even under inflationary conditions. The study recommends the consistent application of fair value measurement to support and enhance the effectiveness of investment decisions and to increase returns by maximizing property rights, thereby strengthening the bank's capital base.

Keywords: Fair Value, Financial Reports, Inflation in the Banking Sector

المقدمة:

تقوم عملية إعداد التقارير المالية علي مجموعة من الأسس والقواعد والمعايير المحاسبية الصادرة من الهيئات والمجالس المحاسبية المعتمدة لقياس القيمة العادلة، وتعتمد قيمة التقارير المالية المنشورة علي مسوي الموثوقية التي تحققه لأصحاب المصلحة والشركاء ومساهمتها في تعزيز عملية اتخاذ القرارات الرشيدة.

هناك عوامل كثيرة تؤثر علي مستوي موثوقية التقارير المالية المنشورة لدي أصحاب المصلحة بسبب الظروف الاقتصادية والمالية التي تحكم بيئة قطاعات المال والأعمال. ويعتبر مستوي التضخم المفرط (Hyperinflation) من أحد المؤشرات الاقتصادية ذات التأثير المباشر علي موثوقية المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها بالتقارير المالية المنشورة والمعدة علي أساس مقاييس التكلفة التاريخية.

لقد إهتمت الهيئات والمجالس المهنية العالمية ذات الصلة بمجال العلوم المحاسبية بجودة التقارير المالية المنشورة والتأكيد علي ضرورة الألتزام بالاجراءات والمقاييس للأحداث المرتبطة بالاصول والالتزامات المالية بما يضمن تحقيق الموثوقية لدي أصحاب المصلحة والشركاء لترشيد عملية إتحاذ القرارات والحد من المخاطر المهددة لإستمرارية نشاط المؤسسات المالية والمصرفية في ظل ظروف مستويات التضخم المفرط. ويعتبر نموذج القيمة العادلة أحد الإتجاهات الحديثة في مجال الممارسة المحاسبية لتنظيم وتوجية التقارير المالية المنشورة في ظل تلك الظروف.

مشكلة البحث:

يمثل تطبيق مقاييس القيمة العادلة في الأونة الأخيرة نقطة إتفاق بين الهيئات ومجالس المحاسبة العالمية علي ضرورة الأخذ في الإعتبار المتغيرات الاقتصادية في بيئة المال والأعمال والمستويات المفرطة للتضخم لما لها من تأثير علي موثوقية التقارير المالية المنشورة.

هذا بالإضافة إلي تأثيرات إرتباط مؤسسات المال والاعمال في أنشطة التجارة العالمية في ظل بروز الدور المحوري لشبكة الاتصالات الالكترونية التي وسعت دائرة النشاط الاقتصادي. فقد أصبح من الضروري الاستجابة للتباين في الأسس والمقاييس المالية والإجراءات المحاسبية في إعداد التقارير المالية المنشورة بما يضمن تحقيق الموثوقية لدي مستخدمي تلك التقارير علي المستوي العالمي.

تتمثل الأبعاد العامة لمشكلة هذا البحث فيما يترتب علي عدم تطبيق مقاييس وإجراءات القيمة العادلة من تأثيرات سلبية علي إستدامة الموثوقية لدي أصحاب المصلحة والشركاء داخلياً وخارجياً، علاوة علي عدم الإحتراز من المخاطر المهددة لأستمرارية نشاط مؤسسات قطاع المال والأعمال في ظل ظروف التضخم .

يتم تناول مشكلة البحث من خلال دراسة العلاقة بين تطبيق مقاييس القيمة العادلة وموثوقية التقارير المالية المنشورة في ظروف التضخم بمؤسسات القطاع المصرفي. ويمكن إبراز جوانب مشكلة البحث ومتغيراتها من خلال التساؤلات التالية:

أ. هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإلتزام بتطبيق القيمة العادلة وموثوقية التقارير المالية المنشورة لدي أصحاب المصلحة والشركاء بالقطاع المصرفي في ظل التضخم؟.

ب. هل هناك تأثير ذو دلالة معنوية لتطبيق القيمة العادلة علي موثوقية التقارير المالية المنشورة من خلال الإحتراز وعدم تحقق المخاطر المهددة لإستمرار نشاط مؤسسات القطاع المصرفي في ظل ظروف التضخم؟.

أهداف البحث:

أ. تسليط الضوء على مفهوم القياس بالقيمة العادلة ووضع الاسس والارشادات المرتبطة به ، كذلك تناول المعايير المحاسبية المرتبطة بالقيمة العادلة.

ب. دراسة تحليل العلاقة بين القيمة العادلة وموثوقية التقارير المالية المنشورة بالقطاع المصرفي في ظل التضخم.

ت. دراسة تأثير تطبيق القيمة العادلة علي موثوقية التقارير المالية المنشورة والمخاطر المهددة لإستمرار نشاط مؤسسات القطاع المصرفي السودانى في ظل ظروف التضخم.

أهمية البحث:

أ. الاهمية العلمية : .

I. المساهمة في تعزيز الاطار النظري للقيمة العادلة من خلال المعايير والاجراءات والمقاييس المنظمة للممارسة في القطاع المصرفى.

II. يعتبر البحث الاساس الذي تبني عليه للمزيد من الدراسات ذات الصلة بموضوع محاسبة القيمة العادلة.

ب. الاهمية العملية:

I. يساهم في ترسيخ الممارسة المهنية من خلال التعريف بمطلوبات تطبيق مقاييس القيمة العادلة حسب المعايير المحاسبية.

II. اهتمام الجهات المهنية ومعايير المحاسبة الدولية بضرورة تطبيق القياس على أساس القيمة العادلة ، إضافة الى التحول الكبير لدى الكثير من الدول نحو المعايير الدولية.

فرضيات البحث:

أ. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإلتزام بتطبيق القيمة العادلة وموثوقية التقارير المالية المنشورة بالقطاع المصرفي في ظل التضخم.

ب. هناك تأثير ذو دلالة معنوية لتطبيق القيمة العادلة علي موثوقية التقارير المالية المنشورة من خلال الإحتراز وعدم تحقق المخاطر لإستمرار نشاط مؤسسات القطاع المصرفي في ظل ظروف التضخم.

مناهج البحث:

في ضوء التساؤلات والفرضيات الي قامت عليها المشكلة فسوف يتم إستخدام المنهج التاريخى لتتبع بعض الدراسات ذات الصلة بمتغيرات مشكلة البحث. بالاضافة الي المنهج الإستقرائي و الإستنباطي لتأطير عناصر الاطار المنهجي لمشكلة البحث بعد الإسترشاد ببعض الأدبيات والابحاث المنشورة والتي لها علاقة

بمشكلة البحث. هذا بالاضافة الي المنهج الوصفي لاسلوب دراسة الحالة لمعرفة الاسس والقواعد المطبقة فى مصرف الراجحى بالمملكة العربية السعودية.

مصادر البحث:

يعتمد البحث علي المصادر التالية لتوفير البيانات والمعلومات اللازمة. وهي علي النحو التالي:

أ. **البيانات الأولية:** يتم جمعها من مجتمع الدراسة عن طريق الإستبانة من خلال إفادات عينة المجتمع حول عبارات فرضيات البحث.

ب. البيانات الثانوية: ويتمثل هذا المصدر في الكتب العلمية والمنهجية والبحوث المتخصصة في الدوريات والمجلات العلمية المحكمة والرسائل العلمية ومحركات البحث علي شبكة المعلومات الألكترونية، (الإنترنت).

حدود البحث:

أ. **الحدود الزمانية:** العام ٢٠٢٤م.

ب. **الحدود المكانية:** مصرف الراجحى بالمملكة العربية السعودية.

ت. **الحدود البشرية:** مدراء الادارات والمحاسبين ورؤساء الاقسام و وحدات المراجعة الداخلية العاملة بالمصرف المستهدف.

هيكل البحث: يتكون هيكل البحث من أربعة أقسام. القسم الاول ويتناول الاطار المنهجي والدراسات السابقة. أما القسم الثاني يختص بعرض الاطار النظري والأدبيات التي تبين مفهوم متغيرات البحث. والقسم الثالث يستعرض الدراسة الميدانية من خلال التعريف بمجتمع البحث ومن ثم تحليل البيانات واختبار الفرضيات. والقسم الرابع يمثل خاتمة البحث التي تعرض النتائج والتوصيات.

الدراسات السابقة:

دراسة:(٢٠١٨)Constancio & Jose:

تمثلت مشكلة الدراسة في قلة الاهتمام بالقياس المحاسبى للقيمة العادلة ، وهدفت الى التعرف على القيمة العادلة في الفكر المحاسبى ومايرتبط بها من مفاهيم والاهداف التي تتعلق بقياس القيمة العادلة، وكذلك الاهتمام بجانب إستخدام القيمة العادلة في مجال قياس الأدوات المالية ومدى ملاءمة تطبيق القياس بالقيمة العادلة في القياس المحاسبى والتعرف على التشريعات والمعايير المتعلقة بها. وتشير نتائج هذه الدراسة الى الى أن القياس المحاسبى وفقآ للقيمة العادلة يعتبر هو الأفضل مقارنة بالتكلفة التاريخية ، حيث يعكس الأنشطة المرتبطة بإدارة المخاطر ، توصى بضرورة الاهتمام بقياس القيمة العادلة ومدى توفر الخصائص النوعية للمعلومات المعدة وفقآ لمنهج القياس بالقيمة العادلة.

يرى الباحث أن هذه الدراسة ركزت على القيمة العادلة ولم تركز على التقارير المالية المنشورة والتضخم كما ركزت عليها الدراسة الحالية.

دراسة: عمر،محمد(٢٠١٩م)

هدفت هذه الدراسة الى قياس أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على جودة التقارير المالية من وجهة نظر المراجعين السودانيين ، وتشير نتائج هذه الدراسة الى أن هنالك بعض المشاكل والصعوبات المرتبطة بتطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة السودانية، وترجع الى أن سوق الخرطوم يعتبر سوق شبه ضعيف من حيث الكفاءة ، وكذلك تذبذب معدلات التضخم له أثار سالبة على تطبيق محاسبة القيمة العادلة، توصى هذه الدراسة بالاهتمام بتطبيق القيمة العادلة والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، حيث تعد تلك الخصائص مؤشرآ هامآ لتحديد جودة التقارير المالية. يرى الباحث أن هذه الدراسة تناولت موضوع القيمة العادلة من خلال جانب تأثير تطبيق

محاسبة القيمة العادلة على جودة التقارير المالية من وجهة نظر المراجعين ولم يتناول التضم كما تناولته الدراسة الحالية.

دراسة: حاج وعمر(٢٠١٩م).

تطرقت هذه الدراسة الى أهمية القياس على أساس القيمة العادلة في ضؤ متطلبات معايير المحاسبة المالية، وهدفت الى أبراز أهمية القياس بالقيمة العادلة في ظل معايير المحاسبة الدولية كبديل لمبدأ التكلفة التاريخية والتعرف بمفاهيم القيمة العادلة ، وتشير نتائج هذه الدراسة الى التأكيد على أهمية تطبيق القياس بالقيمة العادلة وعناصرها الأربعة الأساسية وهى وجود سوق نشط والكوادر المؤهلة ووفرة القوانين والتشريعات وضرورة التبادل بين الطرفين ، وتوصى هذه الدراسة بضرورة تطبيق معايير المحاسبة التي تتضمن إرشادات شأملة حول القيمة العادلة ، يرى الباحث أن هذه الدراسة لم يتناول القيمة العادلة بصورة أشمل كما تناولتها الدراسة الحالية.

دراسة: (عمر ٢٠٢١).

سعت هذه الدراسة الى التعرف على محددات إستخدام القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية ، إضافة الى معرفة مدى تأثير العوامل الداخلية والخارجية على إستخدام القيمة العادلة، والبتالى تم طرح مجموعة من الأسئلة التي تمثل صياغة مشكلة البحث وهى ماهو واقع استخدام القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية ، وماهو تأثير العوامل الداخلية والخارجية على إستخدام القيمة العادلة، وتشير نتائج هذه الدراسة الى أن إستخدام القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية تعترضه بعض المشاكل على المستويين الداخلى والخارجى، داخلياً يتمثل في معدى التقارير والقوائم المالية والبرامج المحاسبية، وتوصى بضرورة إيجاد حلول مناسبة للمشاكل التي تعترض تطبيق القياس بالقيمة العادلة.

يرى الباحث أن هذه الدراسة ركزت على قياس القيمة العادلة في الجزائر ولم يتناول . والتقارير المنشورة وظروف التضخم كما تناولتها الدراسة الحالية ، تعتبر الدراسة الحالية أعمق وأشمل.

دراسة: (الامام ٢٠٢٢):

تمثلت مشكلة الدراسة في مدى إستيعاب البيئة الجزائرية لمفهوم القيمة العادلة ومعرفة العوامل المؤثرة عليها، هدفت هذه الدراسة الى معرفة الخلفية الفكرية والنظرية للقيمة العادلة من خلال التطرق الى وجهات النظر المؤيدة والمعارضة لتطبيق القياس بالقيمة العادلة.

توصلت نتائج هذه الدراسة الى الغموض الكبير الذى يعترض تطبيق القياس بالقيمة العادلة سواء من ناحية التطبيق العملى أو من جانب مستخدمى المعلومات المحاسبية، توصى هذه الدراسة بضرورة الاهتمام بتوفير المتطلبات الأساسية التي تمكن من استخدام القيمة العادلة في البيئة الجزائرية.

يرى الباحث أن هذه الدراسة ركزت على القيمة العادلة في البيئة الجزائرية ولم يتناول . والقارير المالية المنشورة ولم يتناول التضخم كما تناولته الدراسة الحالية.

دراسة: (سماح:٢٠٢٣):

تمثلت مشكلة الدراسة في عدم دراسة أثر القياس المحاسبى بالقيمة العادلة، وهدفت هذه الدراسة الى التعرف على أثر تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبى وامكانية صياغة وكذلك تهدف الى أثر القياس بالقيمة العادلة على المخاطر المالية ، وتشير نتائج هذه الدراسة الى انها تعمل على زيادة الاهتمام بهذا الجانب وكذلك أن القياس المحاسبى بالقيمة العادلة يساعد في قياس الأصول المتداولة، وتوصلت الدراسة الى ان هنالك اتفاق لفئات الدراسة حول تأثير تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبى، وتوصى هذه الدراسة بزيادة ثقة مستخدمى التقارير المالية فيها من خلال الاهتمام بتطبيق

واستخدام معايير مراجعة عالية الجودة ووجود منشأت مهنية مستقلة ومتخصصة للمراجعة.

يرى الباحث أنهذه الدراسة ركزت على التقارير المالية ولم يتناول القيمة العادلة وظروف التضخم بصورة أشمل كما تناولته الدراسة الحالية.

دراسة: رحاب (٢٠٢٤م)

تناولت هذه الدراسة أثر المحاسبة على القيمة العادلة في تحسين جودة معلومات التقارير المالية، وهدفت هذه الدراسة الى التعرف على أثر مدخل السوق على جودة معلومات التقارير المالية وإيجاد العلاقة بين مدخل الدخل والتكلفة وجودة معلومات التقارير المالية، وتشير نتائج الدراسة الى وجود عدد كبير من حجم المعاملات مع حرية التحرك في السوق ، وتوصى بضرورة الاهتمام بالتطبيق الفعلى لمفهوم القيمة العادلة لما لها من مميزات في القياس والافصاح المحاسبى. يرى الباحث أن هذه الدراسة ركزت على القيمة العادلة في تحسين جودة معلومات التقارير المالية بينما الدراسة الحالية ركزت على التقارير المالية المنشورة في ظل ظروف التضخم في القطاع المصرفي السودانى.

الاطار النظرى

مفهوم القيمة العادلة:

عرفت القيمة العادلة بأنها القيمة التي بموجبها يتم تبادل أصل أو تسوية التزام بين أطراف مطلعة وراغبة في عملية تجارية بحتة.(Natascha,2012,p67)

وفقآ لمعيار الإبلاغ المالى الدولى رقم ١٣ عرفت القيمة العادلة على أنها القيمة التي يمكن إستلامها نتيجة لبيع أصل أو دفعها لسداد إلتزام في تاريخ القياس لعملية إعتيادية منتظمة بين أطراف تتعامل في السوق في ظروف السوق الحالية.(محمد،٢٠١٣م،ص٨٢٦)

عرفها أخر بأنها الثمن الذى يتم الحصول عليه من بيع أحد الأصول في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. (Ashford Chae Fair Value Accounting, 2010. P13)

ويرى أخر أن القيمة العادلة هي السعر الذى يتفق عليه البائع والمشترى ويكون ذلك في سوق نشط ، اى أن جميع المعلومات متاحة وخالية من الأخطاء وبتكلفة زهيدة للمستثمرين.(رحاب،٢٠١٤م،ص٣٨).

كما عرفت القيمة العادلة بأنها القيمة التي يمكن بها تبادل الأداء المالية في المعاملات الجارية بين الأطراف الراغبة وذلك على نحو مختلف عن حالة البيع الجبرى أو التصفية.(صالح،٢٠١١م،ص٥٥٩)

كما عرفها أخر بأنها عبارة عن السعر الذى يتم الحصول عليه من أجل بيع الأصول أو السعر المدفوع من أجل تحويل الالتزام في معاملة منظمة بين مشاركين السوق في تاريخ القياس.(جعارة، ٢٠١٢م، ص١٩٣).

وفقآ لمعايير المحاسبة الدولية عرفت القيمة العادلة بأنها السعر الذى سوف يستلم مقابل أصل ما، أو سوف يتم تحمله مقابل تسوية إلتزام ما في صفقة جارية مابين مشاركين في السوق الاصلى للأصول والالتزامات.(سالم، ٢٠١٧،ص٢٦٩)

من خلال التعريفات السابقة يرى الباحث أن القيمة العادلة هي عبارة عن السعر الذى يتم من خلاله تحويل أصل من البائع الى المشترى في ظل وجود رغبة لإتمام الصفقة بينهما.

أهمية القياس بالقيمة العادلة:

تتبع أهمية إستخدام المحاسبة بالقيمة العادلة من خلال دورها الهام في تحقيق الاتى:(جميل،٢٠١٣م،ص٤٦٩)

١/ الاعتراف بالقيمة العادلة في القوائم المالية يبدو أكثر ملاءمة ومتماشيآ مع قيم السوق.

٢/ يعد إستخدام محاسبة القيمة العادلة أكثر ملاءمة لاتخاذ القرارات وإجراء التحليلات اللازمة ،وتشكل أساس أفضل للتنبؤ بنتائج الاعمال والتدفقات النقدية.

٣/ يعد تقييم الأصول والالتزامات على أساس القيمة العادلة أمر يعتبر من الدخل الاقتصادى.

٤/ استخدام نموذج القيمة العادلة في مجال القياس والافصاح المحاسبى يساعد المستثمرين على تقييم استراتيجيات المنشأت لادارة استثماراتهم المالية خاصة تلك المتعلقة بقيم وتوقيت ودرجة التأكد من صافى التدفقات النقدية المستقبلية.

مما تقدم يتضح للباحث أن أهمية المحاسبة بالقيمة العادلة تكمن في أنها تعمل على توفير معلومات ملاءمة لاتخاذ القرارات ، كما يمكن أن تتصف بقدر من السعي نحو تحقيق بعض المصالح الخاصة، وبالتالي يصبح القياس بالقيمة العادلة أكثر فاعلية، كما يجعل التقارير والقوائم المالية تعبر وبشكل دقيق عن واقع المنشأة الحقيقى.

أهداف محاسبة القيمة العادلة:

أهداف محاسبة القيمة العادلة لا تتعارض مع أهداف المحاسبة المالية ويمكن أن نشير الى أن محاسبة القيمة العادلة تسعى الى تحقيق الأهداف التالية.(قويدر ، عبو، ٢٠١٩، ص٨٠).

٢- تساعد معلومات القيمة العادلة في إجراء المقارنات بين المنشأت المتشابهة والتي تطبق نفس أسلوب القياس بالقيمة العادلة، وكذلك بين الفترات المحاسبية المختلفة بهدف الاستفادة منها في أتخاز القرار.

٤- التعرف على أهمية القياس بالقيمة العادلة للأصول والخصوم في . المالية للشركات ، بغرض ترشيد وزيادة فعالية قرارات الاستثمار في سوق الأوراق المالية.(عبد الفتاح،٢٠١٤م،ص٣٠).

٥- الاعتراف بالدخل بعد الحفاظ على الطاقة التشغيلية للمنشأة.(شريف،٢٠١٣، ص٦٤).

من خلال الأهداف السابقة يرى الباحث أن محاسبة القيمة العادلة يجب أن تعمل على تحسين المحتوى الاعلامى للتقارير المالية مما يعزز أهدافها.

خصائص القيمة العادلة:

هنالك بعض الخصائص الهامة التي تمتاز بها القيمة العادلة عن غيرها ولعل اهم هذه الخصائص مايلى: (عرابة، واخرون، ٢٠١٤، ص١٧١)

١/ تعكس القيمة العادلة الواقع الحقيقى للمنشأة الاقتصادية وذلك من خلال ماتحويه قوائمها المالية من معلومات معدة وفقآ للقيم الحالية بدلآ عن التاريخية.

٢/ توفر القيمة العادلة أساسآ أفضل للتنبؤات بنتائج الاعمال والتدفقات النقدية كما تساعد في اجراء التحليلات المالية اللازمة لغرض المقارنات النقدية كما تساعد في إجراء التحليلات المالية اللازمة لغرض مقارنات الوحدة الاقتصادية.(محمد ،٢٠٢١م،ص١٨)

٣/ تساعد على اجراء المقارنات بين المنشأت المشابهة وكذلك بين الفترات الزمنية.

من خلال ماتقدم يرى الباحث أن القيمة العادلة تعكس مدى مساهمتها في ترشيد عملية إتخاذ القرارات ، هذه الميزة التي تفردت بها وحثت القائمين على مهنة المحاسبة العمل على معالجة نواحى القصور التي تصاحب تطبيق منهج القياس بالقيمة العادلة.

العوامل المؤثرة على القيمة العادلة:

إن عملية قياس وتقدير شيء ما ليس بلأمر السهل وإنما هنالك مجموعة من العوامل التي تؤثر على القيمة الدفترية للعنصر محل القياس وتتمثل في العوامل التالية:

١-التغير في معدل سعر الفائدة:

تتأثر قيم الأصول والالتزامات بشكل مباشر بالتغيرات التي تحدث في أسعار الفائدة السائدة وهنالك مخاطر مرتبطة بتغيرات أسعار الفائدة وتتمثل في الاتى.(المشهدانى،٢٠١٧،ص١٦٠).

أ.القروض الممنوحة المستقبلية.

ب.القروض الممنوحة والقروض المستلمة الحالية.

ج. القروض الممنوحة والقروض المستلمة المشروطة.

٢-معدل الخصم المستخدم في إحتساب التدفقات النقدية.

يتم إستخدام أساس صافى القيمة التحصيلية في تقييم الأصول والالتزامات المتداولة بينما يتم استخدام القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة في تقييم الأصول والالتزامات الطويلة الاجل.(عوض،٢٠٢٠م،ص١٨).

٣- اختلاف مداخل القياس المستخدمة في تحديد القيمة العادلة.

هنالك ثلاثة مداخل أساسية تستخدم لتحديد القيمة العادلة للعنصر محل القياس وتتمثل هذه المداخل في مدخل التكلفة ومدخل السوق ومدخل الدخل ، هذه المداخل الثلاثة تهدف الى تقدير السعر الذى ستتم به المعاملة لبيع الأصول أو تسوية الالتزامات بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس وفقآ لظروف السوق الحالية ويجب أن تنظر عملية الاختيار بين مداخل التقييم الى مايلى:(الشحادة،٢٠١٧،س٣٣١).

أ.توافر المعلومات الموثوقة اللازمة لتطبيق طريقة أو مدخل معين.

ب. مدى ملاءمة الطريقة أو المدخل للأصول محل التقييم.

يرى الباحث أن عملية إختيار أي واحد من هذه المداخل تعطى نتائج مختلفة عن بعضها البعض، وبالتالى أفضل أن يتم إختيار المدخل الذى يحمل المعلومات المعدة والتي تتسم بالملاءمة والموثوقية.

ثانياً: التقارير المالية المنشورة:

هي مجموعة من الوثائق والتقارير التي توضح الأداء المالى والوضع المالى للمنشأت خلال فترة زمنية معينة ، وتشمل عادة البيانات المالية الأساسية مثل البيانات الدورية للدخل والميزانية والتدفق النقدى بالإضافة الى التقارير الإدارية والتحليلات المالية، لذلك تعمل التقارير المالية على إعداد قوائم أو بيانات ذات أغراض عامة لمستخدمين متنوعين بشكل كبير لكي يدركوا وبشكل أفضل حالً من الوضع المالي وأداء الشركة

تركز التقارير على مقدمي رأس المال، على اعتبار أن العديد من المستخدمين الرئيسيين المستثمرين والمقرضين الحاليين والمحتملين وغيرهم من الدائنين يستطيعون أن يطلبوا من الشركة أن تقدم لهم معلومات بشكل مباشر، ويعتمدون على هذه التقارير للحصول على الكثير من المعلومات المالية.(المعايير الدولية، ٢٠١٢م).

المكونات العامة للتقارير المالية المنشورة:

تتمثل المكونات العامة للتقارير المالية فى الاتى:

١/ ملخص التقرير (مقدمة التقرير):يحتوى على إسم المنشأة وتاريخ اعداد التقرير والرقم المسلسل لحفظه في السجلات، ويقدم إضاءات عن أهم العناصر التي تعرض في قائمة الدخل وقائمة المركز المالي مثل: المبيعات، الدخل من العمليات المستمرة، صافي الدخل، حصة السهم العادي من الارباح، حصة السهم من التوزيعات، المصروفات الرأسمالية.

٢/ نصف التقرير: يحتوى على جميع المعلومات المالية التي تم اعداد التقرير المالى من خلالها وعلى جميع القوائم المالية والتقارير التي تبين وتوضح الأداء المالى ووضع الشركة المالى.

(Clyed p.Stickne. 2010)

٣/ تقرير الادارة: يغطي هذه التقرير ثلاثة جوانب أساسيةً وهي: سيولة الشركة، مصادرها التمويلية، ونتائج أعمالها. وتتمحور مسؤولية كل من مجلس الادارة والمدير العام والمدير المالي فيما يلي: المسؤولية الاساسية عن . المالية والملاحظات المتعلقة بها، وتحديد نظام الرقابة الداخلية في الشركة وتقييمه، واعداد . المالية وفق المبادئ المحاسبية..

٤/ تقرير المدقق: يعد هذا التقرير نتاجاً للمراجعة التي يقوم بها للقوائم المالية السنوية والذى يبدو فيه رايه بشان مدى وصدق وعدالة . فى التعبير عن نتائج الشركة ومركزها المالى.(مرعى،٢٠١٠م،ص٦٦)

واصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية مجموعة من المعايير المرتبطة بالتقارير المالية تتمثل فى

تبنى معايير التقارير المالية الدولية، الدفع على اساس الأسهم، اندماج الاعمال، عقود التامين، الاصول غير المتداولة، استكشاف الموارد المعدنية، الادوات المالية، المالية الموحدة، القياس بالقيمة العادلة. (عبد الله، صالح، ٢٠٢٢، ص١٣٦).

يرى الباحث أن هنالك نوع اخر من التقارير المالية وهو التقرير النظيف وهو التقرير الذى يكون خالى من الأخطاء والمخالفات المالية وهو الذى يعتمد على الدقة في المعلومات.

ثالثآ: ظروف التضخم بالقطاع المصرفى في تحديد القيمة العادلة:

يلعب التضخم دورآ كبيرآ في تحديد القيمة العادلة للأصول والالتزامات المتعلقة بالمصارف وذلك من خلال تأثير البند محل القياس بما يحدثه من تدهور في القيمة الشرائية للنقود ولكن قبل التطرق الى أثر التضخم على البنود الخاصة للقياس بالقيمة العادلة.

مفهوم التضخم:

يعرف التضخم بأنه عبارة عن حالة إقتصادية تضعف فيها القوة الشرائية للوحدة النقدية بسبب ارتفاع الأسعار الى مستويات عالية وبموجب ذلك تزداد سرعة دوران النقود وتتعطل وظيفة النقود كمخزن للقيمة ويقتصر دورها كوسيط للتبادل وذلك بسبب إنعدام قيمة النقود نسبيآ.(إياد، ٢٠١٣م،ص١٩٠).

يرى الباحث أن التضخم هو أرتفاع في المستوى العام لاسعار السلع والخدمات ، ويعتبر الرقم القياسى لأسعار المستهلكين وهو المؤشر الأكثر شيوعآ وإستخداماً.

أسباب التضخم:

هنالك عدة أسباب لظروف التضخم بالقطاع المصرفي وهى تتمثل في الاتى:

١/ السياسات النقدية: تتمثل السياسات النقدية في زيادة سعر الفائدة أو زيادة كمية النقد المتداول ، ويمكن هذا يؤدى الى زيادة التضخم عن طريق زيادة الانفاق وتحفيز الاقتصاد.

٢/ التدهور النقدى: إذا زادت كمية النقد في الاقتصاد دون زيادة القيمة الاقتصادية الاجمالية للسلع والخدمات المتوفرة فقد يؤدى ذلك الى تضخم الأسعار

٣/ تكاليف الإنتاج: ارتفاع تكاليف الإنتاج مثل ارتفاع المواد الخام أو تكاليف العمالة يمكن أن يؤدى الى زيادة تكلفة إنتاج السلع والخدمات وهو ما ينعكس عادة في الأسعار للمستهلكين.(المرجع السابق،ص ص٢٢٠-٢٢٢).

يرى الباحث أن الطلب المتزايد يعتبر أيضآ من أسباب التضخم حيث يؤدى زيادة الطلب الى زيادة الأسعار حيث يميل المستهلكين الى شراء المزيد من المنتجات مما يؤدى الى تفاقم التضخم.

ولقياس التضخم يمكن الاعتماد على بعض المؤشرات نذكر منها.(هوشيار،٢٠٠٥م،ص١٩٧)

أ/ مؤشر سعر المستهلك:

هذا هو المؤشر الأفضل لقياس التضخم في الاقتصاد وذلك لانه يشتمل على أكبر قدر من نواحى الاقتصاد ، هذا المؤشر يعكس التغيرات التي تحدث في أسعار سلة السوق ويسمى بمؤشر التكلفة المعيشية.

ب/ مؤشر سعر المنتج:

وهو مؤشر أسعار يقيس متوسط التغيرات في الأسعار التي يتلقاها المنتجون المحليون مقابل انتاجهم وهو أيضآ يختلف عن سعر المستهلك في أنه يعتمد على أوزان ثابتة حسب الأهمية النسبية للنشاطات المختلفة أو لشحنات المنتجين ضمن قطاعات معينة.

ج/ مؤشر السعر المرجح:

هو يستخدم لتحديد متوسط قيمة السعر المرجح حسب الحجم وياخذ حجم التداول لكل إطار زمنى وكلما زاد هذا الحجم زاد وزن سعر الاطار الزمنى ويقوم على أساس إعطاء اوزان لاسعار السلع والخدمات التي تضمنتها سلة الدراسة وذلك حسب الأهمية الاقتصادية للمنتجات المعينة على أن تكون تلك الاوزان متناسبة مع الانفاق الكلى.

د/ مؤشر مخفض السعر الضمنى للناتج:

يعتمد هذا المؤشر على قسمة الناتج المحلى الاجمالى على مؤشر سلاسل الأسعار مضروباً في مائة.

هنالك مفهومان لمعالجة أثار التضخم (الشحادة، مرجع سبق ذكره، ص١٩٩).

المفهوم الأول: يقوم على أساس المحافظة على راس المال الاسمى وهو مفهوم محاسبى يحدد مقدار راس المال الواجب الإبقاء عليه في المنشأة في بداية السنة.

المفهوم الثانى: يقوم على أساس المحافظة على راس المال العينى ، أي يكون المشروع قادراً بما لديه من راس مال على إستبدال موجوداته بموجودات أخرى بنفس القوة الإنتاجية وبشكل يمكنه من المحافظة على الطاقة الإنتاجية التي كانت متاحة لديه في بداية الفترة.

يرى الباحث أن المؤشرات التي تتعلق بقياس التضخم تتمثل في المؤشرات الدورية التي قد تكون شهرياً أو ربع سنوياً أو نصف سنوياً والمؤشرات السنوية التي يتم قياسها على أساس سنوي.

الدراسة الميدأنية:

يتناول الباحث في هذا المبحث إجراءات الدراسة الميدانية ويشتمل علي التخطيط للدراسة موضحا الإجراءات التي اتبعها الباحث في تصميم استبانه الدراسة الميدانية وواصفا لمجتمع وعينة الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة وتقييم أدوات القياس وذلك على النحو التالي:

١/ أداة الدراسة:

من اجل الحصول على المعلومات والبيانات الأولية لهذه الدراسة تم تصميم الاستبانة لدراسة (القيمة العادلة وأثرها علي موثوقية التقارير المالية المنشورة في ظروف التضخم بالقطاع المصرفي (دراسة حالة مصرف الراجحى بالمملكة العربية السعودية)

ولقد اتبع الباحث خلال عملية بناء أداءه الدراسة الخطوات التالية:
١/ الرجوع إلى الأدبيات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة والاطلاع على ما كتب عن (القيمة العادلة وأثرها علي موثوقية التقارير المالية المنشورة في ظروف التضخم بالقطاع المصرفي (دراسة حالة مصرف الراجحى بالمملكة العربية السعودية)

٢/ تم تصميم استمارة الاستقصاء لتفي بالغرض المطلوب لمجتمع الدراسة والعينة المختارة وبعدها تم إعداد الاستبانة في صورتها النهائية واشتملت على فرضيتين: تحتوى على عدد (12) عبارة موزعة على النحو التالي:

جدول (١) توزيع عبارات الاستبانة

م	فرضيات الدراسة	عدد العبارات
1	**الفرضية الأولى**	6
2	**الفرضية الثانية**	6

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية ٢٠٢٤م .

٢/ مجتمع وعينة الدراسة

أ/ مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من عينة من المحاسبين بمصرف الراجحى والمراجعين ورؤساء الأقسام .

١. **ب/ عينة الدراسة:** تمَّ اختيار مفردات عينة البحث من مجتمع الدراسة الموضح في الفقرة السابقة عن طريق العينة العشوائية. حيث تم توزيع (١٦٠) استبيان وتم استرجاع عدد (١٥٣) استمارة بنسبة استرجاع بلغت (95.6%) موضحة في الجدول أدناه:

جدول (٢)
الإستبانات الموزعة والمعادة

البيـــــــان	العدد	النسبة
استبيانات تم إعادتها بعد تعبئتها كاملة	153	95.6%
استبيانات لم يتم إعادتها	7	%4.37
استبيانات غير مكتملة (ناقصة)	٠	%0
إجمالي الاستبيانات الموزعة	160	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية ٢٠٢٤م .

من الجدول أعلاه يتضح أن معدل الاستجابة بلغ 95.6% من الاستبيانات الموزعة وأن 4.37% من الاستبيانات لم يتم إعادتها، وهذا المعدل جيد جداً.

٣/ الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

قام الباحث بترميز أسئلة الاستبانة ومن ثمَّ تفريغ البيانات التي تمَّ جمعها من خلال الاستبيانات وذلك باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) *"Statistical Package for Social Sciences"* ومن ثمَّ تحليلها من حلال مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة البيانات ونوع متغيرات الدراسة، لتحقيق أهداف البحث واختبار فروض الدراسة، ولقد تمَّ استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

١. إجراء اختبار الثبات (Reliability Test) لأسئلة الاستبانة المكونة من جميع البيانات باستخدام " معامل إلفا كرونباخ" (Cronbach's Alpha). وتم استخدامه لقياس الاتساق الداخلي لعبارات الدراسة للتحقق من صدق الأداء ، ويعد المقياس جيدا وملائما إذا زادت قيمة ألفا كرونباخ عن (٦٠%).
٢. أساليب الإحصاء الوصفي: وذلك لوصف خصائص مفردات عينة الدراسة من خلال عمل جداول تكرارية تشمل التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الاتجاه العام لمفردات العينة بالنسبة لكل متغير على حدي، والانحراف المعياري لتحديد مقدار التشتت في إجابات المبحوثين لكل عبارة عن المتوسط الحسابي لإجابات العينة باستخدام مقياس ليكارت الخماسي لقياس اتجاه آراء المستجيبين.

٣. أساليب الإحصاء ألاستدلالية: وذلك لاختبار فروض الدراسة، وتمثلت هذه الأساليب في مربع كاي تربيع.

وقد اتبع الباحث الخطوات التالية في اختبار فرضيات الدراسة:

١. تحليل البيانات الأساسية للدراسة للتمكن من معرفة مدى تمثيلهم لمجتمع الدراسة وقد قام الباحث بتلخيص البيانات في جداول والتي توضح قيم كل متغير لتوضيح أهم المميزات الأساسية للعينة في شكل أرقام ونسب مئوية لعبارات الدراسة

٢. تقدير المتوسط والانحراف المعياري لجميع عبارات الدراسة وذلك لمعرفة اتجاه عينة الدراسة لعبارات المقياس وترتيبها وفقا" لإجابات المستقصى منهم .

٣. ولاختبار تأثير المتغيرات المستقلة علي المتغيرات التابعة حيث قام الباحث باستخدام مربع كاي تربيع واختبار T.test لدلالة الفروق بين إجابات أفراد العينة لعبارات الفرضيات.

٤/ تقييم أداة الدراسة:

أ. اختبارات صدق محتوى المقياس :

تم إجراء اختبار صدق المحتوى لعبارات المقاييس من خلال تقييم صلاحية المفهوم وصلاحية أسئلته من حيث الصياغة والوضوح والتي قد ترجع إما إلى اختلاف المعاني وفقا" لثقافة المجتمع أو نتيجة لترجمة المقاييس من لغة إلى أخرى.

ب/. اختبارات الاتساق والثبات الداخلي للمقاييس المستخدمة (درجة مصداقية البيانات):

يقصد بثبات المقاييس الحصول على نفس القيم عند إعادة استخدام أداة القياس وبالتالي فهو يؤدى إلى الحصول على نفس النتائج أو نتائج متوافقة في كل مرة يتم فيها إعادة المقياس . وكلما زادت درجة الثبات واستقرار الاداأه كلما زادت الثقة فيه. لاختبار مدى توافر الثبات والاتساق الداخلي بين الإجابات على الأسئلة تم احتساب معامل المصداقية ألفا كرونباخ (*Alpha- Cronbach*) وتعتبر القيمة المقبولة إحصائيا" لمعامل ألفا كرونباخ ٦٠%. وقد تم إجراء اختبار المصداقية على إجابات

المستجيبين لجميع محاور الاستبانة وجاءات نتائج التقدير كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (٣) نتائج اختبار ألفا كرونباخ لعبارات فرضيات الدراسة

فرضيات الاستبانة	عدد العبارات	قيمة الفأ كرونباخ
الفرضية الأولى	**6**	**0.900**
الفرضية الثانية	**6**	**0.897**

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، ٢٠٢٤م .

توضح نتائج اختبار الثبات أن قيم الفأ كرونباخ لجميع فرضيات الدراسة اكبر من (60%) وتعنى هذه القيم توافر درجة عالية جدا" من الثبات الداخلي لجميع محاور الاستبانة سواء كان ذلك لكل محور على حدا أو على مستوى جميع محاور الاستبانة حيث بلغت قيمة الفأ كرونباخ للمقياس الكلى 0.848 وهو ثبات مرتفع ومن ثم يمكن القول بان المقاييس التي اعتمدت عليها الدراسة تتمتع بالثبات الداخلي لعباراتها مما يمكننا من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

ثانياً: اختبار الفرضيات:

١/ الاختبارات الوصفية:

جدول (٤) الإحصاءات الوصفية للفرضية الأولى.

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإلتزام بتطبيق القيمة العادلة وموثوقية التقارير المالية المنشورة بالقطاع المصرفي في ظل التضخم.

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
تطبيق القيمة العادلة يعظم من حقوق الملكية في ظروف بيئة التضخم لدى اصحاب المصلحة والشركاء بالقطاع المصرفى.	2.03	1.060	مرتفعة جدا
يعزز تطبيق القيمة العادلة من موثوقية التقارير المالية المنشورة لدي بالقطاع المصرفي مما يسهم فى جذب الاستثمارات فى ظل بيئة وظروف التضخم	1.92	1.036	مرتفعة جدا
يساهم تطبيق القيمة العادلة في موثوقية التقارير المالية المنشورة بالقطاع المصرفى من خلال كفاءة توظيف الموارد فى بيئة التضخم	1.72	.839	مرتفعة جدا
القياس على اساس القيمة العادلة يساهم في تحسين جودة المعلومات المالية بالتقارير المالية المنشورة بالقطاع المصرفى في ظل ظروف التضخم	1.84	.974	مرتفعة جدا

يزيد إستخدام القيمة العادلة في قياس البنود التي تشكل عناصر قائمة المركز المالي من أهمية المعلومات المحاسبية وموثوقية التقارير المالية المنشورة لدى أصحاب المصلحة في ظل التضخم.	1.89	.922	مرتفعة جدا
تطبيق القيمة العادلة من اجل تعزيز موثوقية التقارير المالية المنشور بالقطاع المصرفي السعودى في ظروف بيئة التضخم يستوجب مراعاة إستثناءات المعالجات المحاسبية التي تقرها النظم والمعايير.	1.83	.909	مرتفعة جدا

المصدر: اعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية ٢٠٢٤م

يتضح من الجدول اعلاه ما يلي:

١. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الأولى (2.03) بانحراف معياري(1.060) وهذه القيمة تدل على أن معظم إفراد العينة موافقون بشدة على أن تطبيق القيمة العادلة يعظم من حقوق الملكية في ظروف بيئة التضخم لدى اصحاب المصلحة والشركاء بالقطاع المصرفى.

٢. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الأولى (1.92) بانحراف معياري(1.036) وهذه القيمة تدل على أن معظم إفراد العينة موافقون بشدة على أن يعزز تطبيق القيمة العادلة من موثوقية التقارير المالية المنشورة لدي بالقطاع المصرفي مما يسهم فى جذب الاستثمارات فى ظل بيئة وظروف التضخم.

٣. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثالثة (1.72) بانحراف معياري(839.) وهذه القيمة تدل على أن معظم إفراد العينة موافقون بشدة على أن يساهم تطبيق القيمة العادلة في موثوقية التقارير المالية المنشورة بالقطاع المصرفى من خلال كفاءة توظيف الموارد فى بيئة التضخم.

٤. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الرابعة (1.84) بانحراف معياري(974.) وهذه القيمة تدل على أن معظم إفراد العينة موافقون بشدة على أن القياس على اساس القيمة العادلة يساهم في تحسين جودة المعلومات المالية بالتقاريرالمالية المنشورة بالقطاع المصرفى في ظل ظروف التضخم.

٥. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الخامسة (1.89) بانحراف معياري(922.) وهذه القيمة تدل على أن معظم إفراد العينة موافقون بشدة على يزيد إستخدام القيمة العادلة في قياس البنود التي تشكل عناصر قائمة المركز

المالي من أهمية المعلومات المحاسبية وموثوقية التقارير المالية المنشورة لدى أصحاب المصلحة فى ظل التضخم.

٦. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة السادسة (1.83) بانحراف معياري(909.) وهذه القيمة تدل على أن معظم إفراد العينة موافقون بشدة على تطبيق القيمة العادلة من اجل تعزيز موثوقية التقارير المالية المنشور بالقطاع المصرفي السعودى في ظروف بيئة التضخم يستوجب مراعاة إستثناءات المعالجات المحاسبية التي تقرها النظم والمعايير.

جدول (٥) الإحصاءات الوصفية للفرضية الثانية.

هناك تأثير ذو دلالة معنوية لتطبيق القيمة العادلة علي موثوقية التقارير المالية المنشورة من خلال الإحتراز وعدم تحقق المخاطر المهددة لإستمرار نشاط مؤسسات القطاع المصرفي في ظل ظروف التضخم.

الإحصاءات الوصفية لعبارات الفرضية

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
تطبيق القيمة العادلة يساهم على زيادة مصداقية معلومات التقارير المالية المنشورة مما يزيد من الاحتراز وعدم تحقق المخاطر فى القطاع المصرفى السعودى فى ظل ظروف التضخم.	1.78	.918	مرتفعة جدا
القياس والافصاح على اساس القيمة العادلة يوفر معلومات محاسبية ذات جودة عالية بالتقارير المالية المنشورة فى القطاع المصرفى السعودى فى ظل ظروف التضخم	1.78	.847	مرتفعة جدا
يساعد تطبيق قياس القيمة العادلة على تقييم عوائد الاستثمارات مما يساعد على استمرار نشاط وخدمات القطاع المصرفى السعودى فى ظل ظروف التضخم.	1.78	.775	مرتفعة جدا
يمكن تطبيق القياس بالقيمة العادلة من تحديد خطر إنخفاض أسعار الصرف لدى مؤسسات القطاع المصرفى السعودى فى ظل ظروف التضخم	1.77	.871	مرتفعة جدا
إستخدام القيمة العادلة يحد من مشكلة المكاسب الوهمية للاصول المالية والموجودات مما يعزز استمرارية نشاط القطاع المصرفى فى ظل ظروف التضخم.	1.85	.963	مرتفعة جدا
تطبيق القيمة العادلة له تأثير علي موثوقية التقارير المالية ويحد من المخاطر المهددة لإستمرار نشاط مؤسسات القطاع المصرفي السعودى في ظل بيئة التضخم.	1.86	.919	مرتفعة جدا

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، ٢٠٢٤م .

يتضح من الجدول اعلاه مايلى:

١. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الأولى (1.78) بانحراف معياري(.918) وهذه القيمة تدل على أن معظم إفراد العينة موافقون بشدة على أن تطبيق القيمة العادلة يساهم على زيادة مصداقية معلومات التقارير المالية المنشورة مما يزيد من الاحتراز وعدم تحقق المخاطر فى القطاع المصرفى السعودى فى ظل ظروف التضخم.

٢. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثانية (1.78) بانحراف معياري(.847) وهذه القيمة تدل على أن معظم إفراد العينة موافقون بشدة على أن القياس والافصاح على اساس القيمة العادلة يوفر معلومات محاسبية ذات جودة عالية بالتقارير المالية المنشورة فى القطاع المصرفى السعودى فى ظل ظروف التضخم.

٣. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثالثة (1.78) بانحراف معياري(.775) وهذه القيمة تدل على أن معظم إفراد العينة موافقون بشدة على أن يساعد تطبيق قياس القيمة العادلة على تقييم عوائد الاستثمارات مما يساعد على استمرار نشاط وخدمات القطاع المصرفى السعودى فى ظل ظروف التضخم.

٤. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الرابعة (1.77) بانحراف معياري(.871) وهذه القيمة تدل على أن معظم إفراد العينة موافقون بشدة على أن إستخدام القيمة العادلة يحد من مشكلة المكاسب الوهمية للاصول المالية والموجودات مما يعزز استمرارية نشاط القطاع المصرفى فى ظل ظروف التضخم.

٥. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الخامسة (1.85) بانحراف معياري(.963) وهذه القيمة تدل على أن معظم إفراد العينة موافقون بشدة على أن إستخدام القيمة العادلة يحد من مشكلة المكاسب الوهمية للاصول المالية والموجودات مما يعزز استمرارية نشاط القطاع المصرفى فى ظل ظروف التضخم.

٦. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة السادسة (1.86) بانحراف معياري(.919) وهذه القيمة تدل على أن معظم إفراد العينة موافقون بشدة على أن تطبيق القيمة العادلة له تأثير علي موثوقية التقارير المالية ويحد من المخاطر

المهددة لإستمرار نشاط مؤسسات القطاع المصرفي السعودى في ظل بيئة التضخم.

٢/ اختبار : T.test

الفرضية الاولى : هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإلتزام بتطبيق القيمة العادلة وموثوقية التقارير المالية المنشورة بالقطاع المصرفي في ظل التضخم.

جدول (٦): الاحصاءات الوصفية للفرضية الأولى:

One-Sample Statistics				
	حجم العينة	المتوسط	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري
aa	156	11.1282	5.06056	.40517

المصدر: اعداد الباحث من واقع الدراسة الميدأنية ٢٠٢٤م

من الجدول أعلاه نجد حجم العينة 156 **مفردة، ولها متوسط حسابي** 11.1282 **وانحراف معياري** 5.06056 **وخطأ معياري** 40517.

جدول (٧) اختبار T **للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الأولى:**

One-Sample Test						
	Test Value = 18					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
aa	-16.960-	155	.000	-6.87179-	-7.6722-	-6.0714-

المصدر: اعداد الباحثونأن من واقع الدراسة الميدأنية ٢٠٢٤م

من الجدول أعلاه نجد أن قيمة مستوى الدلالة sig تساوي 000. وهي أقل من ٠.٠٥ وهذا يعني أن هناك فروق ذات إحصائية في آراء العينة المبحوثة لصالح آرائهم لأن الفرق بين المتوسطات موجب ويساوي -6.87179- وهذا يؤكد صحة الفرضية الأولى القائلة (هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإلتزام بتطبيق القيمة العادلة وموثوقية التقارير المالية المنشورة بالقطاع المصرفي في ظل التضخم).

الفرضية الثانية: هناك تأثير ذو دلالة معنوية لتطبيق القيمة العادلة علي موثوقية التقارير المالية المنشورة من خلال الإحتراز وعدم تحقق المخاطر لإستمرار نشاط مؤسسات القطاع المصرفي في ظل ظروف التضخم.

جدول (٨) الاحصاءات الوصفية للفرضية الثانية:

One-Sample Statistics				
	حجم العينة	المتوسط	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري
bb	156	10.8141	5.18908	.41546

المصدر: اعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية ٢٠٢٤م

من الجدول أعلاه نجد حجم العينة 156 مفردة، ولها متوسط حسابي 10.8141 وانحراف معياري 5.18908 وخطأ معياري 67319.

جدول (٩) اختبار T للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الثانية:

One-Sample Test						
	Test Value = 18					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
bb	-17.296-	155	.000	-7.18590-	-8.0066-	-6.3652-

المصدر: اعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية ٢٠٢٤م

من الجدول أعلاه نجد أن قيمة مستوى الدلالة sig تساوي 000. وهي أقل من ٠.٠٥ وهذا يعني أن هناك فروق ذات إحصائية في آراء العينة المبحوثة لصالح آرائهم لأن الفرق بين المتوسطات موجب ويساوي -7.18590-- وهذا يؤكد صحة الفرضية الثانية القائلة هناك تأثير ذو دلالة معنوية لتطبيق القيمة العادلة علي موثوقية التقارير المالية المنشورة من خلال الإحتراز وعدم تحقق المخاطر لإستمرار نشاط مؤسسات القطاع المصرفي في ظل ظروف التضخم.

الخاتمة:

تحتوى على:

اولآ: النتائج:

من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية فإن الباحث توصل الى النتائج الاتية:

١/ اتضح من واقع تحليل البيانات أن تطبيق القيمة العادلة لدى المصرف من خلال موثوقية التقارير المالية المنشورة يساهم فى جذب الاستثمارات فى ظل بيئة وظروف التضخم.

٢/ أثبتت الدراسة أن مصرف الراجحى يستخدم مدخل الدخل لقياس القيمة العادلة مما يحد من خطر إنخفاض أسعار الصرف.

٣/ أثبتت الدراسة أن مصرف الراجحى يستخدم الاسعار الجارية لقياس القيمة العادلة للاصول والالتزامات مما يعزز استمرارية نشاط القطاع المصرفى فى ظل ظروف التضخم.

٤/ أثبتت الدراسة أن القياس والافصاح على اساس القيمة العادلة يوفر معلومات محاسبية ذات جودة عالية بالتقارير المالية المنشورة فى القطاع المصرفى السعودى فى ظل ظروف التضخم.

٥/ اتضح أن تطبيق القيمة العادلة يساعد في موثوقية التقارير المالية المنشورة بالقطاع المصرفى من خلال كفاءة توظيف الموارد فى بيئة التضخم.

التوصيات:

من خلال الدراسة فإن الباحث يوصى بالاتى:

١/ يجب العمل على تخفيض مخاطر الاستثمار للمساهمة فى تعزيز جودة التقارير المالية فى ظل بيئة التضخم.

٢/ يجب الاهتمام بضرورة تطبيق منهج القيمة العادلة فى معالجة المشاكل المالية بالقطاع المصرفى ذات العلاقة بالاعتراف والقياس لدى اعداد البيانات المالية.

٣/ ضرورة العمل على إجراء المقارنات بين البنود وفق القيمة العادلة والتكلفة التاريخية لينعكس ذلك على تحسين جودة التقارير المالية بمصرف الراجحى.

٤/ ضرورة تطبيق القياس بالقيمة العادلة لدعم وزيادة فعالية قرارات الاستثمار وزيادة العوائد من خلال تعظيم حقوق الملكية التى تعزز راس المال لدى المصرف.
٥/ التركيز على تطبيق القياس بالقيمة العادلة لتأكيد بيان حصة السهم من الربح وتوفير نسب الاسهم من الايرادات المتعلقة بعمليات المصارف.
٦/ ضرورة تكثيف الدراسات والبحوث العلمية حول تطبيق القيمة العادلة والتى تترك مجالآ واسعآ وغير محكوم بشأن القياس المحاسبى لدى معدى التقارير المالية المنشورة.

قائمة المراجع:

اولآ: المراجع العربية:

- أحمد محمد نور،(٢٠٠٣)، مبادئ المحاسبة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية.

- الامام إبراهيم،(٢٠٢٢) واقع ومعوقات القياس المحاسبى وفق القيمة العادلة في البيئة الجزائرية على ضوء الانفتاح نحو تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد الأول.

- المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية.٢٠١٢م ،إطار المفاهيم الخاص بإعداد التقارير المالية. جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان ، الاردن، مجموعة طلال أبو غزالة.

- إياد عبد الفتاح النسور، ٢٠١٣، اساسيات الاقتصاد الكلى ، جامعة الاسراء الأردنية،ط١، عمان ، دار الصفاء للنشر والتوزيع.

- جميل حسن النجار،(٢٠١٣) أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملاءمة معلومات القوائم المالية الصادرة عن شركات المساهمة العامة الفلسطينية، عمان، المجلة الأردنية في إدارة الاعمال، المجلد٩، العدد٣.

- حواس صالح،٢٠١٩ ،التوجه الجديد نحو المعايير المالية الدولية وأثرها على مهنة المدقق، أطروحة مقدمة ضمن، متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم االقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر.

- د. حاج قويدر، عمر عبو، (٢٠١٩) أهمية القياس المحاسبى بالقيمة العادلة في ظل معايير المحاسبة الدولية ، الجزائر، مجلة أراء للدراسات الاقتصادية والإدارية ، المجلد١، العدد١.

- د. عبد الرازق قاسم الشحادة،(٢٠١٧) ، د. خالد راغب الخطيب، قضايا محاسبية معاصرة، ط١، دار الاعصار العلمى للنشر والتوزيع.

- د. عمر السر الحسن محمد ، د.محمد أبكر أحمد محمد ،(٢٠١٩) أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة في جودة التقارير المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين السودانيين ، المجلة العربية للإدارة، المجلد٣٩،

- د. محمد حمدى عوض وأخرون،(٢٠٢٠) المحاسبة عن القيمة العادلة، القاهرة، كلية التجارة.

- د. محمود السيد الناغى،(٢٠١٧) نظرية المحاسبة مدخل معاصر، ط١، جامعة المنصورة، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.

- د.شريف عبد الله عباس ،(٢٠١٣)، مدخل مقترح للمحاسبة عن القيمة العادلة في ضوء المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية بهدف تعظيم جودة المعلومات المحاسبية في صوء مستجدات الازمة المالية العالمية، الإسماعيلية، جامعة قناة السويس، كلية التجارة، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد٤، العدد ٢

- رحاب عماد الدين محمد،(٢٠١٤) تأثير إستخدام القيمة العادلة للأصول على تخفيض درجة مخاطر محفظة القروض، القاهرة ، جامعة عين شمس، كلية التجارة ، مجلة الفكر المحاسبى ، العدد١، م.

- رحاب قريب الله الامام فضل الله، (٢٠١٤)،أثر المحاسبة على القيمة العادلة في تحسين جودة معلومات التقارير المالية، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، المجلد٧، العدد٢

- صالح محمد حسين، (٢٠١١)، مدخل مقترح لتطوير إجراءات مراجعة المشتقات المالية مع دراسة تطبيقية في البنوك المصرية ، القاهرة ، جامعة بتها، كلية التجارة، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، المجلد١، العدد الأول.

- طارق عبد العال حماد،(٢٠١٢)، التقارير المالية أسس الاعداد والعرض والتحليل، الدار الجامعية، االإسكندرية.

- عبد الفتاح أدم بلة،(٢٠١٤) المحاسبة عن القيمة العادلة ودورها في تقويم الأداء المالى لشركات المساهمة العامة السودانية، الخرطوم، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في غير منشورة.

- عبد الله حسين مسلم المسعودى، صالح محمد صالح باقادر،(٢٠٢٢)، أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على . المالية للشركات السودانية ، دراسة تطبيقية على شركة السودانى الالمانى الصحية وشركة سابتكو، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية، المجلد٦، العدد ٢٥.

- عرابة الحاج وأخرون،(٢٠١٤)، دور القيمة العادلة في الحفاظ على راس المال والتوجه نحو الدخل الاقتصادى ، الجزائر،جامعة ورقلة، الملتقى الدولى حول معايير المحاسبة الدولية في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات على ضوء التجارة الدولية.

- عمر الفاروق زرقون،(٢٠٢١) واقع تأثير محددات إستخدام القيمة العادلة في القياس المحاسبى بالجزائر ، دراسة ميدانية لعينة من ممارسة مهنة المحاسبة في الجزائر، الجزائر ، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد الأول، المجلد الثامن.

- محمد أبو نصار ،(٢٠١٣)، د. جمعة حميدانت ، معايير المحاسبة والابلاغ المالى الدولية ، الجوانب النظرية والعملية ،ط٣،عمان، دار وائل للنشر والتوزيع.

- محمد حمدى عوض،(٢٠٢١) المحاسبة عن القيمة العادلة، القاهرة، كلية التجاره جامعة القاهرة.

- محمد عباس بدوي(٢٠١٦) المحاسبة وتحليل . المالية، دار الهناء للتجليد الفني.

- مرعي، عبد الرحمن ، (٢٠١٠) ،المحاسبة المتوسطة ،جامعة دمشق.

-أسامة عمر جعارة،(٢٠١٢) المعلومات المتعلقة بمعايير محاسبة القيمة العادلة- الملاءمة والموثوقية، مشكلات التطبيق ، جامعة بغداد ، مجلة العلوم الاقتصادية ،العدد ٢٩.

-د.خالد أحمد فرحان المشهدانى،(٢٠١٧)، النقود والبنوك بمنظور علمى متقدم، ط١، عمان، دار الأيام للنشر والتوزيع.

ثانياً:المراجع الاجنبية:

-Ashford Chae Fair Value Accounting: Its Impacts on financial Reporting and How it can be Enhanced to provide more Clarity and Reliability of information for users of financial statements, international Journal of Business and Social Science International Journal of Business and social science . vol.2, NO.20, 2010. P13.

- Clyed p.Stickne. 2010, Financial Accounting An Introductions To Concepts, Methods ,and Uses,13.ed.,SouthWestern,Cengage Learning,USA, ,P 7.

- Constancio Zamora , Jos Morales Diaz, The use of fair value Measurement in financial reporting , studies of Applied Economy , university of Seville , faculty of Economic and Business Sciences , vol 36, 2018.

-Natascha Jarolim, Carina opine Fair Value Accounting in times of financial , A crn Journal Finance and Risk Perspectives, Vol.1 ,NO.1,2012,P67